الفكر الحركي الإسلامي وسبل تجديده

أبحاث وتعقيبات: الندوة الثانية لمستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل

الناشر: **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية** (الكويت: الطبعة الأولى 1993م) 412 صفحة.

مراجعة: **مقلاتي صحراوي***

درجت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، في السنوات الأخيرة، على عقد ندوة سنوية باسم "**مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل**" حيث يتم التركيز في كل مرة على محور خاص يدعى المشاركون في الندوة إلى دراسته والبحث فيه من الجوانب كافة.

والكتاب الذي بين أيدينا يضم أعمال الندوة الثانية التي انعقدت في الفترة ما بين (16-18شعبان1413ه/8-10شباط/فبراير1993م)، والتي خصصت موضوع "**الفكر الحركي الإسلامي وسبل تجديده**."

وقد جاءت هذه الندوة في ظرف شهد فيه العالم الإسلامي أحداثا وتغيرات سياسية وثقافية واجتماعية هي نتيجة طبيعية للتداخل والتفاعل التاريخي بين عدد من المتغيرات الذاتية الداخلية وعدد من المتغيرات الخارجية ، خاصة في سياق العلاقة مع الغرب.

وقد دارت أعمال الندوة على أربعة محاور، وشارك فيها عدد من المفكرين والباحثين مثلوا مساحة مقدرة من جغرافيا العالم الإسلامي. كانت المحاور على النحو الآتي:

1. الإسهامات الفكرية الحركية للتيارات الإسلامية المعاصرة.

* ماجستير من قسم معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، 1995م.

2. تقويم واقع الفكر الإسلامي.
3. متطلبات غائبة في الفكر الحركي الإسلامي.
4. متطلبات مستقبلية في الفكر الحركي الإسلامي.

قدمت في **المحور الأول** ثلاث ورقات وتعقيبان، كانت أولى هذه الورقات لتوفيق الشاوي (مصر) بعنوان **منجزات الفكر الحركي الإسلامي** استهلها بمدخل حاول فيه التأسيس التاريخي لظاهرة الحركة الإسلامية الحديثة على أساس أن سقوط الخلافة (1924) نقطة يمكن التأريخ بها لنهاية مرحلة وأن تأسيس حركة الأخوان المسلمون (1928) هي بداية لمرحلة أخرى. وفضلا عن أن هذا التحدي يتجاوز كل المراحل السابقة في التاريخ الإسلامي الحديث، خاصة منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر، التي شهدت الإرهاصات والروافد الأولى، وكذا بدايات التشكل وعياً وحركة، لظاهرة الإحياء والنهوض الإسلاميين، ويمكن أن نقرأها في جهود مدرسة الأفغاني وفي حركات السنوسية والمهدية وجمعية العلماء وسواها، فإنه لا يضع المسألة في سياقها الحقيقي من التطور التاريخي للعالم الإسلامي بالنظر إلى كون المشكلة الرئيسية ذات طبيعة حضارية في المقام الأول. وبالتالي ليس إلغاء الخلافة إلا حدثا سياسياً جاء بمثابة الإعلان أو التتويج لنهاية دورة حضارية للأمة الإسلامية، في حين أن بداية تلك النهاية، ممثلة في التحليل التاريخي للحضارة الإسلامية، قد تزامنت مع سقوط دولة الموحدين، كما حاول مالك بن نبي أن يبين ذلك في العديد من كتبه.

ثم انتقل كاتب الورقة إلى تحديد أهداف الفكر الحركي الإسلامي، فأجملها في أربعة هي:

1- مواجهة التيار الفكري اللاديني –جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا، (على المستوى الفردي)، ومحمد بن عبد الوهاب، وعبد القادر الجزائري، والمهدية، وعبد الكريم الخطابي وغيرها (على المستوى الحركي التنظيمي).
2- مواجهة الهجمة الفكرية الشرسة التي رفعت شعار الإلحاد العلمي بمسميات الاشتراكية والقومية وغيرها.
3- الإصلاح الذاتي على أساس تجديد الفكر الإسلامي وتحريك الاجتهاد.

4- السعي لتحقيق الوحدة الإسلامية، وهذا الهدف نابع من أصل عقدي وهو شمول الإسلام من جهة ونزعة التحرر فيه من جهة أخرى.

ثم جاءت ورقة وائل الحساوي **بعنوان الإسهامات الفكرية للحركة السلفية**، استهلها بمقدمة تقريرية –كما هي عادة المفكرين (الأيديولوجيين)–جاء فيها أنها طريقة الفرقة الناجية وطريقة أهل السنة والجماعة والدين الصحيح وحدد لها ثلاثة أصول هي:

1. التوحيد 2. الاتباع 3. التزكية، ليصل إلى قواعد المنهج –كما سماه– ممثلة في:

الالتزام بالكتاب والسنة، التوحيد المطلق، التمسك بوحدة الأمة، التفريق الدائم بين الحق والباطل.

وأضاف الحساوي أن من أعلام هذه الحركة، بعد الصحابة وأهل الحديث، شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يعده مؤسس المدرسة السلفية الحديثة.

ثم عرج على أهم العقبات التي واجهت الدعوة، وعلى رأسها الموروث الفكري للفرق المنحرفة، والأفكار الوافدة التي أثرت على كل المجالات، الأمر الذي يقتضي التجديد وإعادة التأصيل:

- في العقيدة وذلك بتحديد التوحيد وربط فروع الدين به.
- في الفقه بالإتباع وترك التقليد الأعمى.
- والتزكية في المجال التربوي.

وبعد هذه التحديدات خلص الحساوي إلى تناول قضية التأصيل الفكري الحركي وبدأها بتساؤل: لماذا المنهجية السلفية الحركية؟ مجيبا بأن المنهج القائم على الكتاب والسنة سيكون شموليا تكامليا، لا يعرف معنى التجزئة ولا يفهم لغة التسويات ولا البدائل ولا التهجين مع المناهج الأخرى، ثم استعرض بعض الإسهامات الفكرية للمدرسة السلفية كتأصيل مفهوم العمل الجماعي، وتأصيل العمل السياسي بإباحة وسائل أخرى في العمل كالنقابات والبرلمانات وعدم ترك الساحة السياسية نهباً لأعداء الإسلام.

أما الورقة الثالثة فكانت لأحمد مبارك البغدادي (جامعة الكويت).

وقد قدم لها بتوطئة اختار أن تكون نقطة بدايتها من مصر في العشرينات وظروف نشأة الجميعات الدينية مثل "جمعية الشبان المسلمين" و"الجمعية المصرية المركزية" التي كان هدفها "أسلمة" الإنسان المسلم الذي فقد هويته في بعدها الاجتماعي ممارسة وسلوكا.

وإجابة عن السؤال: ماذا يعني الإسهام الفكري؟ حدد الباحث معنى الفكر بوصفه أداة ومحتوى، أو منهجاً ومضموناً. ومن أجل أن يوفي الموضوع حقه رأى ضرورة القيام بثلاث خطوات هي:

1- دراسة فكر حزب التحرير.
2- دراسة فكر جماعة التبليغ.
3- ثم المقارنة بين ما حققه الفكران على صعيدي الممارسة والانتشار.

أولاً: حزب التحرير.

لخص البغدادي الأسس التي يقوم عليها حزب التحرير (الذي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني عام 1953م) في النقاط التالية:

- العمل على نقل الأمة من دار الكفر التي هم فيها إلى دار الإسلام وذلك بإتباع الطريقة العقلية لأنها هي الطريقة المثلى لتغيير الواقع.
- تتوقف العملية السابقة على وجود شخص فائق الإحساس والإدراك لواقع بحيث يشكل النواة الأولى التي تنبني عليها المراحل التالية:
  - مرحلة التثقيف لإيجاد مؤسّسين في مدة ثلاث سنوات قياسا على مرحلة الدعوة السرية في مكة.
  - مرحلة التفاعل: وذلك بتثقيف الجماهير واستقطابها من خلال الندوات والكتب وهذه تحتاج إلى ثلاثة عشرة سنة.
  - مرحلة استلام الحكم أو السلطة في أي مجتمع له استعداد لذلك.

ويقرر الكاتب أن حزب التحرير أخفق في تحقيق الأهداف التي دعا إليها وفقا للمراحل التي حددها، على الرغم من أن السياسة هي "الخبز اليومي" لحزب التحرير؛ ولذلك يُعدّ إسهامه الفكري هو إيجاد مؤلفات سياسية ذات تأطير ديني بعيد عن العموميات بالإضافة إلى تقنين الجانب السياسي للإسلام بالبعد عن "التجزئة" كما يدعي الليبراليون تجاه الإسلاميين.

أما فيما يخص جماعة التبليغ التي أسسها محمد إلياس بن محمد إسماعيل الكاندهولي (1943-1889م) في الهند، وبدأت نشاطها سنة 1927م، فيقرر البغدادي أن هدفها الأساس هو التصحيح العقدي من خلال تحريك الإيمان في المسلمين وتعريفهم بمبادئ الإسلام والدعوة إلى تطبيقها والاشتغال بالذكر؛ وبعبارة جامعة هو التأسي المنضبط بالرسول صلى الله عليه وسلم. ويرى الباحث أن هذا الهدف قد حددته ظروف نشأة هذه الجماعة في محيط هندوكي مشرك.

ومن خلال استعراضه لأهم الأسس الفكرية التي تقوم عليها جماعة التبليغ خلص البغدادي إلى أنها حركة تنبت في منهجها نمطا سلبيا لا تفاعليا تغلب عليه المفاصلة مع المجتمع والعزلة عنه سواء بالنسبة للمجتمع الهندوسي في عهد النشأة أو في المراحل اللاحقة، مثل موقفهم في التسعينات من حرب الخليج حينما فسروا وقوعها بأنه مجرد غضب من الله.
إلا أن هذه الجماعة تظل، في رأي الكاتب، من أهم المنظمات الإسلامية عالميا نظرا لتغلغلها في المجتمع الغربي وذلك لأن بعض الدول الغربية تشجعها لاحتواء النوع المتطرف في أوساط الجامعات، كما تفيدها في تفريغ الشرائح المهاجرة الفقيرة من الإحساس بالفقر والهامشية. ونظرا لبساطة طروحات هذه الجماعة، فإن الحاجة إلى تأليف كتب وتطوير برامج أمر غير وارد لدى قيادتها والمنتمين إليها.

وباستعراض فكر الجماعتين وجد الكاتب أنه بإزاء فكرين متضادين:

- فكر حزب التحرير الذي يقوم على أساس العقل الديني – السياسي، في حين يقوم الثاني على أساس الشفافية الروحية للفرد، ومن ثم على فكرة الخلاص الفردي.

– يتفق الطرفان على مبدأ مفاصلة المجتمع، إلا أنهما يختلفان في نمط التأويل. فالأول يرى أنه يجب نقل المجتمع إلى إطار الإسلام، أي تغييره على أساس نظامي ومؤسسي، في حين يرى الثاني إقامة محمية دينية تحافظ على العناصر السليمة من تلوث المجتمع. ويتفقان على الجمود على الأساليب القديمة، بحيث يعيشان حالة اغتراب إلى الآن؛ فالأول بسبب التصلب الفكري والثاني بسبب السلبية الاجتماعية.

وقد أُختتمَ هذا المحور بتعقيب لكل من أحمد الربعي (وزير التعليم في الكويت) الذي أعلن انتماءه للتيار القومي وخصص حديثه للبحث عن الأرضية المشتركة بين الإسلاميين والقوميين. وفي هذا الإطار، أكد الربعي أن التيارين الإسلامي والقومي يواجهان معاً تحديات المستقبل المشتركة، مؤكدا أنهما ليسا مختلفين في الواقع، على مرجعية القرآن والسنة بوصفهما أساس الثقافة العربية الإسلامية.

ثم جاء بعد ذلك عبد المحسن جمال (الكويت) ليعالج طبيعة الفكر الإسلامي الحركي مقسماً إياه إلى أربعة جوانب:

– الجانب الفكري (الأيديولوجي) الذي دعا فيه إلى طرح حلول وأساليب إسلامية للمشكلات المعقدة والكثيرة وتنمية الشعور بالإسلام وإذكاء روح الجهاد.

– الجانب السياسي حيث ركز على ضرورة تحديد مفهوم الخلافة وضرورة تطبيق الشريعة. والجانب الاقتصادي الذي أثار فيه قضية البنوك اللاربوية، وأخيراً تعرض لمكانة الحركة الإسلامية في تنمية الشعور بالعزة أمام الحضارة الغربية على المستوى النفسي والثقافي.

أما المحور الثاني فقد كان أكثر الفصول التي لمست أهم الجوانب في الحركة الإسلامية وأخطرها، وذلك لأنة يتعلق بالتقويم؛ وهذا هو الجانب الذي ظل غائباً ردحاً من الزمن. ومن جهة ثانية، فالورقتان المقدمتان فيه كانتا من الداخل.

كانت الورقة الأولى لـ"عبد الحليم زيدان" (لبنان) بعنوان "تقويم آليات العمل الحركي الإسلامي المعاصر". وقد نبه الكاتب في مقدمة الورقة إلى أن الحركة الإسلامية مرت بأحداث تراكيمة لم تمس المضمون كثيرا. فما كان من تقويم توجه إلى النتائج المحققة فقط بعيدا عن تقييم الآليات والمناهج، ثم أشار إلى أهمية الآليات والمناهج

من حيث أنها وسائط للتنظيم والتدريب وتطوير المقاييس وتراكم الخبرة متناولا – بالتفصيل – خمس فئات من هذه الآليات والمناهج، على الوجه التالي:

الفئة الأولى: تتعلق بالعمليات التنظيمية التي تشمل اتخاذ القرار من حيث مكوناته، وكيفية اتخاذه، وطريقة إنقاذه، وتوقيته.

أما الفئة الثانية فتتعلق بآليات التعامل مع الجمهور حيث ذكر الكاتب أن المعروف عن الخطاب الإسلامي أنه خطاب عاطفي بعيد عن الواقع خاضع لمزاج العامة، يشكو من سطحية مضمونه، فضلا عن أنه يغلب عليه التجنيد الحزبي الضيق. وهو كذلك خطاب يتأثر أحيانا كثيرة بالضغط الإعلامي، كما أنه ينشغل بالتجميع الكمي. ثم تقدم عبد الحليم زيدان بمقترحات للانتقال إلى الدائرة الكبرى (المجتمع) وذلك من خلال تنويع الخطاب وتعميقه وبث الإيجابية والانفتاح المسؤول على المجتمع.

وهناك ثالثاً؛ الفئة المتعلقة بآليات التعامل مع الآخر، وخاصة الآخر المخالف، أو المنافس، أو المناوئ.

وقد رصد مقدم الورقة مظاهر مأساوية في التعامل مع الآخر، منها مظاهر غلبة سوء الظن، وتفشي الأثرة، وقطع المعلومات وكل أبواب الخير على الآخر، فضلا عن التشكيك في مصداقية الآخر إلى حد تفسيقه أو تكفيره، وكذا تجاهل النقد الصادر عن الآخر وإن كان صحيحاً.

أما الفئة الرابعة فتتعلق بآليات التعامل مع السلطة، وهي مشكلة المشاكل، حيث إن من علامات الصحة والمصداقية عند بعض الحركيين أن تكون الحركة دوما مطاردة. وانتقد زيدان هذا المسلك نظرا للخسائر التي تكبدتها الأمة الإسلامية من الدماء والمصالح بسببه.

أما الفئة الأخير، فتخص آلية التعامل مع الزمن في أبعاده الثلاثة: الماضي، وذلك أن الغالب هو استدعاء الرموز التاريخية وإسقاطها على الحاضر إسقاطا، إلى جانب استئثار قيادات من حقبة واحدة بتسيير دفة الأمور. والحاضر نظرا للخلل في التعاطي الصحيح مع الواقع الدولي والمحلي بتعقيداته وتشابك عناصره، وغياب الشورى والتخطيط؛ أما المستقبل فيلاحظ الكاتب بشأنه أن هناك عدم إدارك حقيقي للمسؤوليات والتحديات التي يطرحها وضعف في استشرافه.

وقد كانت الورقة الثانية لعبد الله فهد النفيسي (جامعة الكويت) تحت عنوان "الموجز في الفكر الحركي للتيارات الإسلامية"، مهد لها بمدخل تعرض فيه للعوامل التي صاغت واقع الفكر الحركي الإسلامي الراهن: من فشل النظم السياسية العربية في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتكريس الاستبداد والإرهاب، وفقدانها (أي النظم) للشرعية الشعبية، وازدياد عمليات العلمنة. كل هذا أدى إلى بروز الظاهرة الإسلامية مثل غيرها من ظواهر التدين كما في أوروبا الشرقية في العالم المسيحي والحركات الدينية المتطرفة اليهودية، والهندوكية وغيرها.

ركز النفيسي على بعض القضايا المحورية في الفكر الحركي السياسي مثل: مفهوم الحرية، ومفهوم الدولة، وتركيب المؤسسات على هذين الأساسين، ثم النموذج التطبيقي الإرشادي، وأخيراً قضية البرامج والمضامين. ومن خلال هذه القضايا المحورية قام الباحث بقراءة لأربعة تيارات إسلامية هي:

حزب التحرير: وتتلخص نظريته في العمل الإسلامي في أن الطريق إلى دولة الإسلام هو إعادة الثقة بالإسلام وذلك بأسلوبين، العمل الثقافي، والعمل السياسي. وعلى الرغم من انفراد هذا الحزب بوضوح تصوراته السياسية وبلورة أفكاره ومفاهيمه عبر مشروع الدستور، إلا أن إهماله للأبعاد الأخرى الأخلاقية والسلوكية جعلته لا ينضج في علاقاته وممارساته مما أدى إلى عزلته عن الأوساط الشعبية وبالتالي استمرار غربته وعدم تأثيره.

أما "الإخوان المسلمون"، فإن الكاتب يُرجع بلورة مفاهيم هذه الجماعة وتصوراتها إلى مرحلة الشيخ حسن البنا رحمه الله وهو اتجاه عارضه سيد قطب رحمه الله من بعد ذهاباً منه إلى ضرورة قيام السلطة السياسية الإسلامية قبل الدخول في تفصيل الرؤى والبرامج. وأما المرحلة الثانية فكانت ما بين 1939 – 1945م، وفيها تم استكمال البنى التنظيمية والإدارية لتنتقل الجماعة إلى مرحلة التأثير في الأحداث كالمطالبة بجلاء الإنجليز. والمميز لهذه المراحل، في رأي النفيسي، هو انضباط القيادة بالمراحل والأهداف واحتواء الاختلافات. ولكن بعد وفاة المؤسس انفرط العقد وفتح باب الاضطراب. حتى إذا جاء حسن الهضيبي لم يستطع أن يحدد للجماعة وجهة واضحة فتركها لما لا تريد، فكان الاصطدام بحكم عبد الناصر. وخبا إثر ذلك العطاء الفكري للإخوان عدا كتاب سيد قطب "معالم في الطريق" الذي نحا منحى جديدا في فكر

الجماعة إذ وضعها على طريق وحيد لا مرونة فيه. ثم جاء سعيد حوى، يرحمه الله، ليبلور المرحلة الثالثة من تطور فكر الحركة محاولا الجمع بين خطى البنا وقطب في التفكير مما جعل كتاباته تظهر بمظهر الازدواجية: "التزمت النظري" داخل التنظيم، "والتسيب العقدي" خارجه، فصارت الحركة بذلك ضحية تصور رأسمالي للعالم حيث ركزت على الاقتصاد الحر والتجارة الحرة والتوسع في الملكية الفردية واستقر الرأي السياسي لديها على التزام المعارضة السلمية للنظام مهما كانت الظروف. وهكذا انتهت الحركة، حسب تحليل النفيسي، إلى نظرية في التغيير يمكن تلخيصها فيما يلي: (التغيير الكمي يؤدي – بالتراكم – إلى تغيير كيفي)، وكأن المجتمع مجموعة من الأفراد في الحالة البدائية، وبهذا نالوا وسام الاعتدال.

أما تنظيم الجهاد الذي تمثل كراسة محمد عبد السلام فراج المعنونة ب"الفريضة الغائبة" أساسه النظري، فيتميز بالبساطة والمباشرة، أما أعضاؤه فهم شبان في غالبيتهم، ولذلك فهم، كما يرى الباحث مثاليون "طوباويون"، يمثلون تجسيدا حيا للفكر الاقتحامي الذي كثيراً ما يخطئ أهدافه وذلك لأنه تنقصه بعض الحلقات الأساسية في الرؤية الاستراتيجية، مثل الضعف الفادح في إدراك للواقع.

ثم ينتقل الكاتب إلى حزب الدعوة الذي يحاول استنساخ سيناريو الثورة الإيرانية في التغيير معتمدا في مرجعيته الفكرية على مقولات المرحوم محمد باقر الصدر (العراق) من خلال كتبه "لمحة فقيهة عن دستور الجمهورية الإسلامية" و"التركيب العقائدي للدولة الإسلامية" و"صورة عن الاقتصاد الإسلامي". وهذا الحزب فصيل حركي شيعي من عدة فصائل أخرى يجمعها إطار وحدوي عام هو "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية". ويمتاز حزب الدعوة، كما يرى النفيسي، بوضوح طروحاته كما يستند إلى التجربة الإيرانية أساساً يناقش به النتائج العملية الممكنة. ومن خلال استعراض الأفكار الرئيسي لحزب الدعوة في الحرية والدولة وآليات تنظيم سلطاتها وقضايا النفط والزراعة والصناعة والقضايا القومية كالقضية الكردية، يلاحظ مقدم البحث أن تحفظ الحزب على فكرة "ولاية الفقيه" جعل علاقته بإيران مشوبة بشيء من التوتر، ذلك فضلا عن أنه لم يراع خصوصية التجربة الإيرانية في سعيه للاستفادة منها. وقد عقب سعيد محمد الشهابي على بحوث هذا المحور حيث أورد بعض الملاحظات الجديرة بالوقوف عندها. فالشهابي يذهب إلى أن التيار الإسلامي استفاد من سقوط الأنظمة الشيوعية في العالم وانفتحت أمامه فرصة نادرة في التاريخ السياسي الإسلامي، إلا أنه يطالبه بتحديد مواقف واضحة من قضايا هامة وخطيرة مثل الطائفية والعنف أسلوبا للتغيير والديمقراطية والمشاركة السياسية.

أما طارق سويدان (الكويت)، المعقب الثاني، فيلفت الانتباه إلى أن التقويم يجب أن يتعدى المشهد السياسي إلى طبيعة الفكر الحركي ومنطلقاته، بصفة عامة، لأن اعتماد بعدٍ واحد من أبعاده غير كاف لتحديد المشكلة، ناهيك عن حلها.

هذا وكان المحور الثالث بعنوان "متطلبات غائبة"، وهو محور ذو طبيعة تنظيرية قدمت فيه ثلاث ورقات وثلاثة تعقيبات.

كانت الورقة الأولى للطيب زين العابدين (السودان) بعنوان "نحو شورى فاعلة". فبعد تأسيسه للموضوع من الناحية الشرعية من خلال القرآن الكريم (وأمرهم شورى بينهم) والسنة النبوية القولية والعملية وبيان كيفية ممارسة الصحابة رضي الله عنهم، طرح الكاتب السؤال التالي: ما هي القضايا التي ينبغي أن تعرض على الشورى؟ ثم أجاب بأنها هي كل قضية تهم المجتمع وتؤثر فيه فيما يتعلق بمبادئه ومصالحه ما لم يرد فيها نص قاطع. ثم تساءل مرة أخرى: ما موقع الحركات الإسلامية من نموذج السلف في الشورى ؟ وكيف نحيي الشورى الفعلة؟ وكيف نوسع من هامش الحرية المتاح في عالمنا الإسلامي؟

وللوصول إلى إجابة شافية عن هذه التساؤلات، وضع الباحث الشروط التالية:

1. أن تكون الحركات الإسلامية نفسها نموذجا حيا لممارسة الشورى والحرية وذلك بعلنية التنظيم ومؤسسيته والصبر والتضحية وعدم التصادم مع الأنظمة القائمة.

2. أن تكون الحركة الإسلامية جماهيرية في دعوتها وفكرها وخطابها السياسي، إذ إن النخبوية قد حدّت من ممارسة الشورى ببعدها الاجتماعي الواسع. وفي هذا السياق دعا زين العابدين إلى ضرورة أن تشرك أي حركة إسلامية الحركات الأخرى والعلماء والمفكرين من غير تنظيمها في استكشاف الحلول لقضايا المجتمع المعاصر بحيث لا يبق المشروع الإسلامي حكرا ولا سرا لا يعرف مفتاحه إلا أعضاء هذه الجماعة الإسلامية أو تلك دون غيرها.

ويرتبط بذلك وجوب تحسس آراء عامة الناس ومشكلاتهم وإدراك همومهم والدفاع عن حقوقهم، وكل ذلك من شأنه أن يخرج الحركات الإسلامية من قوقعتها إلى دائرة الجمهور الواسع، إذ القصد هو الدعوة وتوجيه الناس إلى قبلة الإسلام الواحدة.

وإذا كان الطيب زين العابدين يرى، على غرار عبد السلام فرج، أن الشورى هي الفريضة الغائبة في الحركات الإسلامية، فإن طه جابر العلواني رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي(أمريكا) له أيضا "فريضته الغائبة". وقد كان ذلك الموضوع الورقة الثانية من المحور الثالث للندوة بعنوان "البعد الغائب في فكر وممارسات الحركات الدينية المعاصرة". فبعد الحديث عن المقومات الأساسية للأمة التي لخصها العلواني في حاكمية الكتاب الكريم، وهيمنته، وعالمية الخطاب، وشرعة التخفيف والرحمة، ذكر الأمور التالية بوصفها تجليا لما عدَّه أبعاداً غائبة في الحركات الإصلاحية الحديثة:

1. تحولها إلى تنظيمات مفارقة للأمة منذ اجتياح الفكر الحزبي لها.

2. الخلط بين النص الموحى والفهم البشري.

3. الأحادية الفكرية الناتجة عن الأحادية التنظيمية وغياب التصور الكلي.

4. عدم التوفر على مناهج علمية للتعامل مع النص وتنزيله على الواقع رغم ادعاء الالتزام به.

5. غياب الرؤية المنهجية في التعامل مع الواقع بتعقيده وتشابك عناصره.

6. غياب الرؤية السليمة في التعامل مع الآخر.

7. غياب القواعد المناسبة للمراجعة والتقويم.

8. الغفلة عن البعد العالمي مما أدى إلى الجمود الفكري وحصر الإسلام تاريخيا وجغرافيا.

9. غياب الشورى وحقوق المرأة.

ويشكل تفاعل هذه العوامل في مجموعها الأزمة التي تحياها الأمة الإسلامية اليوم، كما لا ينسى العلواني مذكراً ومؤكداً.

أما الورقة الثالثة في هذا المحور "موقع المرأة في الفكر الحركي الإسلامي"، فكانت من تقديم منى حداد يكن (لبنان). تطرقت حداد في مستهل ورقتها إلى ما عدته مؤامرات داخلية تستهدف اغتيال مكانة المرأة المسلمة الملتزمة ملخصة ذلك في ثلاثة أمور:

1. وموقف الرجل من المرأة الذي يغلب عليه منطق الإقصاء بحجة القوامة. وفي هذا الصدد أشادت الباحثة بتجربة المرأة السودانية التي تجاوزت، في رأيها، هذه العوائق على مراحل ثلاث هي: مرحلة المسايرة للمعهود التقليدي، ثم مرحلة الرد على التحدي الشيوعي والعلماني عموما، ثم مرحلة التوازن واستواء الوعي وفق معايير الدين لا معايير العنف.

2. موقف المرأة المتسم بالتبعية والقابلية للاستضعاف والاستسلام لإرادة الرجل وكأنما هي غير مكلفة بإقامة شرع الله في الأرض.

3. التفاوت التنظيمي والحركي الذي تجلى ضعفا وقصورا في أداء المرأة الملتزمة. ثم تعرضت بعد ذلك لذكر بعض الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية من مثل توصيل الرجال إلى المجالس النيابية وحفظ التواصل الثقافي والتماسك الاجتماعي.

ثم جاءت التعقيبات على هذا المحور من كل من توفيق بن أحمد القصير (السعودية) على ورقة "نحو شورى فاعلة" فزاد مسائلها تأصيلا مؤكدا أهميتها مقارنا بينها وبين الديمقراطية وداعيا إلى وجوب اعتبارها أولى الأولويات. وجاء بعد هذا تعقيب السيدتين فاطمة حسين وبثينة إبراهيم مكي (الكويت). ففي حين كان تعقيب فاطمة حسين بمثابة ثورة واحتجاج عارم على المجتمع الإسلامي أو ما أسمته مجتمع الرجال، كان تعقيب بثينة إبراهيم هادئا ومتزنا. واتفقت السيدتان على أن المرأة المسلمة ذهبت ضحية التخلف والرؤى الضيقة والفهم الخاطئ للنصوص، إلا أنهما افترقتا في أمر آخر هو أن الأولى تدعو إلى التحرر من سلطة الرجل ووصايته، في حين ترى الثانية وجوب الاستفادة من خبرة الرجل وعدم تكرار الأخطاء التي وقع بها في مجال العمل الإسلامي.

ما المحور الرابع والأخير فقد كان بعنوان "متطلبات مستقبلية"، وقد قدمت فيه ورقتان وثلاثة تعقيبات. كانت الورقة الأولى بعنوان "نحو فكر حركي متجدد" لجاسم مهلهل الياسين (الكويت) الذي عرّف تجديد الفكر

الحركي بأنه إبراز للبدائل وتقديم للحلول على أساس استيعاب القديم وتقويمه وإدارك تحديات الحاضر ومتطلباته. وأشار الياسين إلى أن التجديد يحتاج إلى جهود متضافرة تتوضح من خلالها الأهداف والغايات وتحشد لها الطاقات وتتكامل المناهج والوسائل حتى يحصل التغيير الذي هو في الأساس تغيير الإنسان. ولكي تكون عملية التجديد مثمرة وناجعة، يرى الياسين أنه لا بد من مراعاة الشروط الآتية منها:

1. عدم تجاهل التاريخ أو القفز على حقائقه ووقائعه.

2. التوجه إلى مشكلات الحاضر والاعتماد على بصائر الوحي وحقائق العلم الطبيعي والاجتماعي لصياغة الحلول المناسبة لها.

3. أن يكون الاجتهاد جماعيا ومؤسسيا قائما على الشورى.

4. البحث عن مساحات للالتقاء بين الحركات الإسلامية وغيرها من القوى الفاعلة في الساحة.

5. تجديد الرؤية في النظر إلى المجتمع وذلك بالتواصل معه فكريا ونفسيا وثقافيا.

أما الورقة الثانية في هذا المحور فكانت لمحمد عمارة (مصر) بعنوان "**الحركات الإسلامية: مهام جديدة لمواجهة التغييرات الدولية**".

استهل عمارة ورقته بحصر الأسباب التي تضع الحركة الإسلامية أمام مستوى جديد من التحديات، حيث نبه إلى أن هناك علاقة جدلية بين الدعوة والتحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا. من هذه التحديات يُبرز مقدم الورقة التحدي الغربي المتمثل في دعم متنوع الأشكال والمسالك لأنظمة الحكم المحلية على حساب القوى والحركات الإسلامية، خدمةً للأهداف والاستراتيجيات الثقافية والاقتصادية والعسكرية الأوروبية والأمريكية. ويرى عمارة أن هذا التحدي قد زاد كثافة وتعقيدا إثر سقوط المنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، بحيث أصبح وينظر إلى قوى النهضة الإسلامية، بل إلى الإسلام ذاته على أنه الخطر المباشر والعدو الأول للإستراتيجية الغربية الهيمنية.

ولمواجهة هذا التحدي المتجدد يقترح عمارة أنه يتوجب على الحركات الإسلامية أن تفعل الآتي:

– كما نجحت بعد الحرب العالمية الأولى في نقل العمل من النخبة إلى الإطار الجماهيري فهي مطالبة بنقله من (الحركة – التنظيم) إلى (الأمة) لأنها المحاضن الحقيقية لحماية الطلائع.

– تصحيح الخطأ التاريخي المتمثل ف قطع الحركة الإسلامية الجماهيرية صلتها بمؤسسات علمية عريقة وذلك من أجل تكامل أعضاء الجسم الواحد (وهو يشير هنا إلى الجفوة والانقطاع بين الإخوان والأزهر).

– إعادة النظر في العلاقة بين الحكومات والإسلاميين.

– التمييز بين المعادين للمشروع الإسلامي، والجاهلين به من النخبة المتغربة.

– وصل العلاقة بين العمل الإسلامي السياسي والعمل الخيري التطوعي بشكل تنسيقي تكاملي.

– على الحركة الإسلامية أن تتعاون، في مواجهة التحدي الامبرالي الغربي، مع حضارات الجنوب، بل ومع الدوائر المسالمة أو المحايدة في الغرب، ضد الغرب العدواني.

وهذا يقتضي الاهتمام بالتربية السياسية الشاملة على أساس المنهاج القرآني الذي جعل أول خطوات التغيير تغيير ما بالنفس، والتأكيد على المشروع الإسلامي مشروعا للتغيير الحضاري الشامل الذي يستهدف تحرير الأمة بكاملها من أوضاع التخلف والتبعية.
ثم جاءت التعقيبات، وكان أولها لحسان حتحوت (أمريكا) بعنوان "المستقبل –إن كان ثم مستقبل"، ونبه فيه إلى أن مفتاح المستقبل هو تغيير الحاضر، وأنه لا يمكن ذلك إلا في إطار قيم عليا كالحرية والعدالة. ثم عرج على قضية العلاقة بين الغرب والإسلام مؤكدا أن القسط الأكبر من المسؤولية فيها يقع على كاهل المسلمين بوصفهم أصحاب دعوة عالمية لهداية الإنسانية جمعاء.

ثم تلاه محمد الهاشمي الحامدي (تونس) الذي حدد أولويات الحركة الإسلامية بوقف العنف والحروب الأهلية، والاعتدال والمصالحة، والتوافق لا المغالبة والتمييز لا التفريق، والإصلاح لا السلطة.

أما سعد محمد البراك (السعودية) فلفت النظر إلى الأزمة الحضارية المتمثلة في التخلف الثقافي والاقتصادي والسياسي، مشيرا إلى أن المرحلة السابقة من مسيرة الصحوة الإسلامية كانت ذات طابع دفاعي، وأن الانتقال إلى الفعل الإيجابي يقتضي منها الأمور الآتية:

أن تستعد لأعتى أنواع النقد الذاتي (النفس اللوامة).

وأن تبذل محاولات أكثر جدية لفهم الواقع، وبلورة فقه مناسب للتغيير، وذلك باعتماد العلوم الإنسانية أدوات ومسالك لذلك.

أما التعقيبان العامان اللذان قدمهما أخيرا كل من عبد الرحمن آل محمود وعلي الموسى فقد ورد مضمونهما في مجمل الأوراق والمناقشات التي احتوى عليها الكتاب.

وإذا كان هناك من ملاحظة أخيرة نختم بها هذا العرض فهي أن الندوة، وبالتالي البحوث التي قدمت، تفتقر إلى الإطار الفكري الكلي الجامع، كما يعوزها التحديد والضبط العلمي لجملة من المفاهيم التي وردت فيها مثل "الحركة الإسلامية" و"الفكر الحركي" الخ. وقد غلب على البحوث والمناقشات نوعان من الطروحات: رؤى خارجية مهتمة، ورؤى داخلية محكومة بتجربة الإخوان المسلمين بصورة خاصة. فقد راح الحاضرون يناقشون أمرا وكأنما هم متفقون عليه مفهوما ومضمونا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك تجارب إسلامية أخرى كثيرة بما يعني ذلك من تنوع وطرافة في رؤاها للقضايا خاصة وبعضها بلغ مراحل متقدمة في مسيرته – مرحلة الدولة، مثلا، كما في السودان – وهناك حركات أخرى لم تستبعد البعد المعرفي من برنامجها ولا العمل الرسمي المؤسسي من خلال الأنظمة القائمة مثل بعض الحركات في شمال أفريقيا، وهذه كلها تم تجاهلها كما أغفلت أنماط أخرى من العمل الإسلامي الحركي مثل جهود الإغاثة في إطار المنظمات الإسلامية الخيرية العالمية الإقليمية، وحركات الدعوة خارج العالم الإسلامي، والفكر الحركي في إطار الأقليات الإسلامية وغيرها.

كل ذلك من شأنه، لو أخذ بالحسبان، أن يوسع دائرة الرؤية ويمكن الناظر في تراث العمل الحركي الإسلامي من تكوين صورة أكثر شمولا وأقرب إلى الواقع الذي يزخر بقدر كبير من التنوع والثراء، ويطرح إشكالات

مهمة لا يكفي لمعالجتها مجرد النظر الاختزالي أو المنزع الحصري الأحادي. كيف لا، وهذه الحركات تمثل حكما إن لم يكن واقعاً، قوى وتطلعات لإعادة البناء الحضاري للأمة؟

وأخيراً، لا يفوتنا أن نشير إلى أنه كان حرياً ببحوث هذه الندوة، وهي تنشر في كتاب، أن يتم تحريرها بما يصبها في قالب متناسق دون أن يعني ذلك – طبعا – تصرفا في أفكار كاتبيها أو تعديا على آرائهم التي عرضوها. ونحسب أن الجهة التي نظمت الندوة وأصدرت الكتاب ذات قدرة مادية ومعنوية، على أن توكل بحوث الندوة ومناقشاتها إلى من يقوم بتحريرها تحريرا علميا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.